

الحل الأمثل الكفيل بالطي النهائي يكمن في الجراءة على المعالجة للمفهم

الأساتذة الباحثون حاملو الدكتوراه الفرنسية يقاطعون الإضراب الوطني ليوم 08 يناير الجاري

2007/01/08

ن - ط

أعلن المكتب الوطني للجمعية الأساتذة الباحثين حاملي الدكتوراه الفرنسية عدم تنفيذ قرار الإضراب الذي أعلنه المكتب الوطني للشقابة الوطنية للتعليم العالي ليوم الثلاثاء 8 يناير 2008، ويهيب بالجميع الحرص على أداء مهامهم العلمية والتربوية بصورة عادية، سواء تعلق الأمر بالدروس الرئيسية أو الأعمال التوجيهية أو التطبيقات، وكذا الامتحانات والداوالات. وفي هذا الإطار أقاد بيان الأساتذة الباحثين حاملو الدكتوراه الفرنسية حرص هذه الفئة على تحيين بيانه الصادر بتاريخ 18 نونبر

2007، و تأكيدته على صيغته شكلاً و مضموناً. كما نوه المكتب الوطني للجمعية الأساتذة الباحثين حاملي الدكتوراه الفرنسية في بلاغ توصلنا بنسخة منه بمبادرة السيد وزير التربية الوطنية و التعليم العالي و البحث العلمي و تكوين الأطر بإنشاء لجن لمراجعة مضامين اتفاق 13 غشت 2007، خاصة ما تعلق منها بملف الدكتوراه الفرنسية، التي سبق أن عبرنا عن رفضنا القاطع لنصيحة التي أعلنت عنها، من طرف واحد، اللجنة الإدارية للشقابة الوطنية للتعليم العالي، في بيانها المنشور بتاريخ 2 نونبر 2007. و أن تسفر المراجعة عن إنصاف الأساتذة العنيين من

خلال ضمان حقهم المشروع في ولوج الإطار المستحق: أستاذ التعليم العالي، و إلغاء شرط الممارسة اللاقانوني، و الحفاظ على أدميتهم المكتسبة، و ذلك في أسرع الأجال تلافياً للتبعات السلبية الناجمة عن انتظار طال أمده. من جهة أخرى أكد المكتب الوطني للجمعية الأساتذة الباحثين حاملي الدكتوراه الفرنسية أن الحل الأمثل الكفيل بالطي النهائي لهذا الملف إنما يكمن في الجراءة على المعالجة الجذرية لهذا الملف عبر تصحيح الخطأ الإداري الحسيم المقترف في حقهم، من خلال البث في معادلة شهادة الدكتوراه الفرنسية، و تصحيح وضعية حاملها عبر إدماجهم في الإطار

المهني المستحق، كما يحدده النظام الأساس الذي وظفوا بموجبه (17 أكتوبر 1975)، و هو إطار أستاذ التعليم العالي بعد أربع سنوات من تاريخ التوظيف، دون قيد أو شرط. كما ندد المكتب الوطني للجمعية بالسلوكات الالامسؤولة للمكتب الوطني للن.ت.ع الفاقد لشرعيته ومشروعيته منذ خروجه العلني على قرارات المؤتمرات الوطنية للشقابة، و تماديه في الاستهتار بمواقف القواعد المعنية بهذا الملف، فإنه يعتبر قرار الإضراب الذي تمت الدعوة إليه يوم الثلاثاء 8 يناير 2008، من قبيل المزيادات السياسية والديماغوجية الضيقة، التي لا يمكن أن تنطلي على الأساتيد الباحثين

واعتبر الأساتذة الباحثين حاملي الدكتوراه الفرنسية قرارات المؤتمرات الوطنية للشقابة أعلى هيئة تقريبية ولا يحق لأي جهاز منبثق عنها تجاهلها أو تجاوزها، واستعدادهم لمواجهة كل محاولة تروم فرض الحلول الترقيعية من قبيل تلك التي يطالب المكتب الوطني للشقابة بإجرائها. كما أكد المكتب الوطني للجمعية، استمراره في متابعتها مساعمة الرصينة، في حرص على استثمار أجدي لتضالاتهم التاريخية و تضحياتهم الجسيمة من أجل الحق و القانون و الكرامة، فسحا للمجال أمام حل نهائي لهذا الملف في أقرب الأجال بما يحقق إنصافهم و يعيد الاعتبار لهم و لشهادتهم.